الوضعية الفلاحية بمكناسة خلال العصر الوسيط
بين مؤثرات المجال وتدبير الإنسان

The peasant situation in Meknassa during the middle ages between field influences and human management

الكاتب المرسل للمقال: د.عبد الهادي البياض- EL BAIAD Abdelhadi صص75- 96
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ التاريخ والحضارة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة ظهر المهراز- فاس- (المغرب) /البريد الإلكتروني: abdelhadi.biad1@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2019/11/10 تاريخ المراجعة: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/05/05

الملخص باللغة العربية: تعد الفتن والكوارث والأمن والمغارم الجبائية، أهم العوامل المتحكمة في عمليات الإنتاج الفلاحي بمكناسة خلال العصر الوسيط، ففي ظل قوة الكيانات المتعاقبة على حكم البلاد، نسجل انتعاش القطاع الفلاحي؛ بسبب إقرار الأمن مما شجع الفلاحين على الارتباط بخدمة حقولهم فارتفع الإنتاج. علاوة على استفادة الفلاحين من مشاريع الإصلاحات الزراعية، دون أن نغفل الإصلاحات المالية المرتبطة بإسقاط أو تخفيف الضرائب، مقابل زجر الجباة المتعسفين.

وفي مراحل تدهور العصبيات السياسية السائدة بمغرب العصر الوسيط، انتفت شروط العمل والإنتاج السائدة في مرحلة التمكين، فانتكس القطاع الفلاحي بمكناسة بسبب العدوان على الناس في مصادر عيشهم، فتفشت الفتن والتمردات، وتحولت الأراضي الزراعية إلى ساحات للمعارك، حيث عاث فيها الجيش نهبا وفسادا، فاختل الأمن وتزايد ابتزاز الجباة للفلاحين.

وبالتالي انقبض معظمهم عن العمل والإنتاج، وأهملت الأراضي، وتراجع ظل الدولة على مجالها، إلى حين ظهور دعوة دينية تتصدر من جديد المشهد السياسي وتعيد للفلاحة دورها في العملية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الفلاحي؛ مكناسة؛ العصر الوسيط؛ الأمن؛ الفلاحون؛ الإصلاحات الزراعية؛ الإصلاحات المالية؛ الضرائب؛ الفتن والتمردات.

Abstract: Tribulations, calamities, security and taxes are considered to be the most important factors determining the processes of agricultural production in Meknès during the Medieval Age. As there were subsequent powers that ruled the country, it is worth noting that the agricultural sector witnessed a recovery

thanks to the establishment of security; this encouraged farmers to be devoted to farm their fields. Thus, production increased in addition to the fact that peasants benefited from agrarian reforms projects without neglecting the financial reforms related to writing off or reducing taxes, while abusive tax collectors were reprimanded.

During the phases of deterioration of the political powers prevailing in the Medieval Age of Morocco, the conditions of work and production prevalent in the heyday were non-existent. Hence, the economic sector did poorly in Meknès due to tightening up on people's livelihoods; tribulations and rebellions were commonplace; Arable lands turned into battle fields where the troops brought about far more pillage and corruption; security was at stake and there was more blackmailing on the part of tax collectors towards peasants.

Hence, most of them did little work and production; the lands were neglected. The shadow of the state retreated over its territories, waiting for the emergence of a religious call, which would lead the political scene again and restore the key role of agriculture in the economic process.

Keywords: Agricultural Production; Meknasa; The middle age; Security; Farmers; Agricural reforms; Financial reforms; Taxes; Strike and rebellions.

مقدمة: تكتسي الفلاحة بمكناسة وأحوازها أهمية بالغة، ذلك أن مصادر الحقبة الوسيطية تشير إلى دور مؤهلاتها الطبيعية في استقطاب مختلف القبائل التي كان لها دور في أنشطتها الاقتصادية بشكل عام والفلاحية منها على وجه الخصوص، من حيث استنباط المياه وتنظيم السقي، والغراسة والتشجير، وتربية المواشي، وغيرها من العمليات المرتبطة بالحياة الفلاحية في الحوائر المحيطة بمدينة مكناسة.

1- مؤثرات المجال الطبيعي:

- **ملائمة مناخ مكناسة للأنشطة الفلاحية:** استنادا إلى معلومات الجغرافيين وأوصاف الرحالة؛ يستشف الدارس أن الفلاحة المكناسية استفادت في الغالب من ظروف مناخية معتدلة خلال العصر الوسيط، ويمكن رصد ذلك من خلال بعض المؤشرات التي تزكي ما نحن بصدده، فإذا كان الحميري قد أجمل خصائص مناخ مكناسة في سياق وصف عام مقتضب بقوله: "ولها مكاسب وأحوال صالحة"[1]، فإن تفصيل مميزات مناخها يمكن استقصاؤه من خلال ما جادت به مختلف المصادر التي اهتمت بتاريخ المدينة وأحوازها، وفي هذا المنوال نبه ابن الخطيب إلى أهمية بعض المؤشرات القابلة للرصد من وحي واقع مزروعاتها ومغروساتها، حيث قدم وصفا دقيقا لأحوالها نابعا دون شك من معايناته الشخصية، وذلك إبان الحقبة التي كان فيها منفيا بالمغرب، فقام برحلة إلى مدنه وقراه، فخرج من حضرة فاس وحل بمكناسة سنة 761هـ/1359م؛ ومما رصده من معطيات عن

طبيعة مكناسة قوله: "بلد دارت به المجاشر المغلة، (...)، رحب ساحة والتفاف شجرة ونباهة تبينه وإشراف ربوة"[2]، ومعلوم أن هذه الوفرة لا تلائمها سوى خصائص المناخ المعتدل، ولعل ما يدعم هذا الاستنتاج ما أفصح عنه ابن عبدون حين أنشد مفتخرا بمميزاتها المناخية بقوله:

يكفيك من مكناسة أرجاؤها والأطيبان هواؤها والماء[3].

بالإضافة إلى ما تقدم، أحسب أن ابن الخطيب كان أكثر دقة في ربط العوامل المناخية المعتدلة لمكناسة بطبيعة مزروعاتها؛ ونوعية أشجارها ومميزات غطائها النباتي، فقال:

بالحسن من مكناسة الزيتون قد صح عذر الناظر المفتون
فضل الهواء وصحة الماء الذي يجري بها وسلامة المخزون
سحت عليها كل عين ثرة للمزن هامية الغمام هتون
فاحمر خد الورد بين أباطح وافتر ثغر الزهر فوق غصون
ولقد كفاها شاهدا مهما ادعت قصب السباق القرب من زرهون
جبل تضاحكت البروق بجوه فبكت عذاب عيونه بعيون
وكأنما هو بربري وافد في لوحه والتين والزيتون
حييت من بلد خصيب أرضه مثوى أمان أو مناخ أمون[4]

ويبدو أثر اعتدال مناخها في حفظ مدخرات أهلها من الحبوب والثمار المتعددة ردحا من الزمن دون أن تتغير أو يطالها الفساد، حيث تفضل حوائر "المدينة كثيرا من لداتها بصحة الهواء، وتبحر أصناف الفواكه، وتعمير الخزين، ومداومة البر لجوار ترابها سليما من الفساد معافى من العفن"[5]. وبذلك تكون الشروط المناخية قد أكسبت الفلاحة المكناسية أهمية بالغة وجعلتها دون منازع مدينة المغرب الفلاحية إبان العصر الوسيط[6].

- جودة المياه ووفرتها: استفادت الأنشطة الفلاحية بحوائر مكناسة من تعدد العيون والآبار وانتظام جريان أوديتها، ففي سياق حديثه عن ضيعات وبساتين ورزيغة، قال ابن غازي: "وماؤها من وادي ويسلن من أودية مكناسة وبها عيون"[7]، ومن مميزاتها أنها عذبة صالحة للشرب والسقي[8].

وبالمثل نوه المراكشي[9] بانسياب مياهها واطراد جداولها، وتنوع محاصيلها ووفرة ثمارها، حيث تمركزت حوائرها في "أخصب رقعة على الأرض (...) وأكثرها أنهارا مطردة وأشجارا ملتفة وزروعا وأعنابا". وبالمثل أفصح مؤرخها ابن غازي عن طابعها القروي الفلاحي بقوله: "ولم تكن مكناسة في القديم ممدنة، وكانت حوائر كثيرة متفرقة"[10].

وعلاوة على أهمية مياه وادي ويسلن، استفادت حوائر الضفة الغربية لمدينة مكناسة من وفرة مياه وادي فلفل[11]، الذي يمر بالمدينة "من قبلة إلى جوف، أصله من جبل بني فازاز"[12].

وعليه فقد كانت غزارة مياه مكناسة أساس خصب بساتينها وتنوع غلاتها، مما حدا بابن الخطيب إلى تشبيهها بجنة ينعم أهلها بوفرة خيراتها، يبدو ذلك من نباهته في الاقتباس ووضع التناص، بقوله: "فضلها الله تعالى ورعاها، وأخرج منها ماءها ومرعاها"[13].

وفي المنحى ذاته، وصف لنا الإدريسي حال أهلها في ظل سيادة الملثمين، بما هم فيه من رغد العيش ووفور النعم، وعزا ذلك إلى انسياب مياهها العذبة الجارية التي ارتوت بها بساتينها، مسجلا أن محيط تاقرارت يضم جنات " وبها بساتين، وأهلها ذوو مال وثروة وإليها ينسب عسل النحل المكناسي (...) وأنها لم يكن في أيام الملثم أعمر قطر منها"[14].

وبالمثل استفادت الفلاحة في حوائر الجهة الشرقية من مكناسة بوفرة مياه "نهر صغير عليه الأرحاء"[15]، والراجح أن خبرة فلاحيها تجلت في تدبير الثروة المائية، بحيث استثمرتها في عقلنة الاستغلاليات الزراعية وانتظام المغروسات الشجرية، فكانت "غراساتها كلها منتظمة متصل بعضها ببعض لا فاصل بينها"[16].

وإلى جانب أهمية الأنهار في دعم المساحة المسقية بحوائر المدينة، فقد اجتهد الفلاحون في جر السواقي من الآبار والعيون، ومد القنوات والجداول من الأنهار المتاخمة لضيعاتهم، وفي هذا الصدد استفاد بنو زياد في مجالهم من "عيون يسقون بها بعض أملاكهم، ويسقون بعضها بالساقية المخرجة من وادي فلفل"[17].

ولم تقتصر وفرة المياه على سقي بساتين مكناسة وحوائرها فحسب، وإنما نعمت مدينة تاورة بشبكة مائية متعددة الوظائف، "والماء يأتيها من جنوبها من نهر كبير، فينقسم في أعلاها ويمر ما انقسم هناك من المياه فيخترق جميع أزقتها وشوارعها وأكثر دورها"[18].

ولا يعني هذا أن زراعات حوائر مكناسة كانت كلها مسقية، بدليل أن المجالات البعلية وإن كانت قليلة، فقد اجتهد أهلها في عمارتها بما يوافقها من المزروعات والمغروسات التي تتحمل الجفاف، مصداق ذلك ما أورده ابن غازي في سياق حديثه عن طبيعة الإنتاج الفلاحي ببني زياد، فقال: إن "غراسات مكناسة كلها سقي إلا ما كان منها بحكم النادر"[19]، وفي ذلك إشارة إلى ندرة الزراعة البورية، التي لم يدخر المزارعون في تنميتها أقصى جهودهم، وكان "بعضها بعل، وكان العنب البعل بها في غاية من الطيب بموضع هنالك يقال له متروئي"[20].

- **خصوبة التربة:** تفيد عدة قرائن بملائمة تربة محيط مكناسة للأنشطة الفلاحية إذ بسبب خصوبتها عدت المدينة "مركز الفحص الأفيح"[21]، بما حظيت به من غنى موادها وخصوبة سهولها، فقد نوه بها ابن الخطيب بقوله: "فجانبها مريع (أي خصيب) وخيرها سريع، ووضعها له في فقه الفضائل تفريع"[22].

وبالمثل أشاد صاحب الاستبصار بتنوع محاصيلها، فأضفى عليها حلل العطاء والكرم كناية على الوفرة والخصب، ولذلك اعتبر "أرضها كريمة طيبة المزارع كثيرة المياه"[23]. وفي السياق ذاته أعرب الحميري عن غنى تربتها بالمواد الصالحة لأصناف متعددة من المنتجات الفلاحية بقوله: " وهي كريمة الأرض طيبة المدرة "[24].

ومن ثم ندرك -من خلال ما تقدم من تواتر التنويه بتربة مكناسة - سبب الإشادة المبكرة بخصوبتها؛ حيث حجزت عبارات التزكية والتنويه مكانها في المقدمة التي صدر بها ابن غازي روضه، مما يبرئ صاحبها من نزعة العصبية والافتخار، ومما جاء فيها: "ومكناسة هذه بلدة خصيبة ذات عيون وأنهار"[25].

ولئن كان لابن الخطيب انطباع سلبي عن تربة أزقة مدينة مكناسة وممراتها؛ التي تتحول في فصل الشتاء بعد تشبعها بالماء إلى وحل تتعذر معه حركة الناس وانشطتهم، بقوله: "ولقصبتها الأبهة والبهاء، إلا أن طينها ضحضاح، لذي الظرف فيه افتضاح"[26]، ومع هذا، فقد كان موضوعيا في التنويه بتربة بحائرها الخصبة وبساتينها الوارفة المأمونة الغلال، إلى حد أن حلاها بتحية زكية منه حين قال:

"حييت من بلد خصيب أرضه مثوى أمـان أو مناخ أمون"
وطفت عليك مـن الإله عناية تكسوك ثوبي أمنة وسكون[27].

وبالتالي فقد انعكست خصائص المجال الطبيعي على تنوع غلات ضيعات مكناسة؛ وخاصة ما تعلق بالأشجار المثمرة، بحيث اعتنى أهلها بالزراعة بحسب تعاقب المواسم الفلاحية، مما عكس كثافة استغلال تربتها على مدار السنة، بحيث "تتصل بها عمارات وجنات وزروع"[28]، وقد أشاد الإدريسي بخصوبة ضيعات بني سعيد وبني موسى بقوله: "وهي من أخصب البقاع أرضا وأنماها زرعا وأكثرها خيرا وأنجبها نتاجا"[29].

ومما جادت به المصادر بهذا الشأن، خصوبة تربة مكناسة بنوعيها: البيضاء والحمراء، فالبيضاء تجود فيها "الخضر والكتان تكترى بمال جسيم"[30]. مقابل ذلك فإن خصائص الحرارة مع البرودة اللذان تمتاز بهما التربة الرملية بمكناسة، جعلاها ملائمة لبعض المزروعات والأشجار المثمرة من أصناف التين والرمان والتوت والصنوبر والسفرجل والخوخ

والبرقوق والورد، والمقاثى والكتان، كما هو الشأن ببني زياد من مكناسة حيث "كرمات بعل في أرض رملة حمراء"[31].

ومن بين أهم غراسات حوائر مكناسة أشجار الفواكه المثمرة وغابات زيتونها "ولهم أشجار وغلات وزيتون كثير وشجر تين وأعناب وفواكه جمة وكل ذلك بها ممكن رخيص"[32]؛ وقد طارت شهرته في الآفاق على مستويات الجودة والتنوع ووفرة كميات الإنتاج، وفي هذا المضمار أفصح لنا ابن غازي عن أنواع الفواكه التي تفردت بهام مكناسة دون سواها، فقال: "فيها أنواع كثيرة من الهلالج (البرقوق) (...) لا يكاد يوجد مثله في غيرها من البلاد كثرة وطيبة وغضارة خصت بذلك، وفيها المشمش(...)، وفيها أنواع من التفاح طيبة من جملتها نوع يسمى الطرابلسي حلو عطر يعقد مرتين في العام في أكثر الأحوال، ويسمون الآخر منه العودة وهو عطر جدا أصغر جرما من البطن الأول، وفيها أنواع كثيرة من الإجاص، وفيها سفرجل كثير طيب حلو وحامض، ويركب التفاح فيه فيجود، ويركب أيضا فيه الإجاص"[33].

وبالمثل فإن زيتها لا يداريه زيت آخر في الدهن والإسراج، مصداق ذلك ما شهد به الحميري بقوله: " وزيتها أكثر زيت في المغرب"[34]، في حين أشاد به صاحب الاستبصار بقوله: " فزيتها أكثر زيت في جميع المغرب، وبعده زيت النظر الكبير المسمى ببني بسيل ومغيلة وجهاتها"[35]، وبذلك غدا الزيتون منتوجا عرفت به غراسات ضيعاتها، إذ هي" بطاح وبقاع مملوءة بغيضات الثمار وأكثرها الزيتون ولذلك نسبت إليه"[36].

كما اشتهرت ضيعات أحواز مكناسة، بالإضافة إلى جودة زيتها، بتنوع ثمارها وتعدد محاصيلها الزراعية، حيث استفادت فلاحة بني برنوس من مجرى مائي ينحدر من بني عطوش، فحفلت نتيجة ذلك بـ"مزارع وكروم وعمارات وشجر زيتون كثيرة، وفواكههم موجود[ة]تباع بالثمن اليسير"[37]، وبالمثل حفلت بساتين مكناسة بجودة رمانها، "وفيها أنواع من الرمان كثيرة طيبة كالسفري والراهبي وميمونة والنعيمي والأخضر، وصنف يقال له القابسي وهو جليل شديد الحلاوة ذو نوى"[38].

وقد أعجب ابن الخطيب بطعم رمان مكناسة المذكور، ولم يتردد في الاعتراف بجودته التي فاقت ما اشتهر به رمان بلده غرناطة، فأشاد بأنواع فواكهها وطيب مذاقها جملة؛ وخص الرمان منها؛ وخاصة صنف السفري منه بالذكر، فقال: "وخيرها سريع، ووضعها له في فقه الفضائل تفريع (...) وفاقت الفواكه فواكهها ولاسيما الرمان"[39].

كما نستشف من دقة وصف ابن الخطيب -وهو الأديب المبرز ذو الوزارتين-حقيقة ما رصد من كثرة فواكه مكناسة من خلال العبارات التي انتقاها لتقريب الصورة للقارئ؛

بحيث تعكس شهادته تقييم خبير مشاور في التدبير، فقد أورد في سياق تعداد فضائل مكناسة، قوله: "وتبحر أصناف الفواكه"[40] كناية على تعدد أصنافها، فصارت المدينة بفضل تنوع منتوجاتها " من عز بلاد المغرب "[41].

كما ازدانت مشاجر مكناسة وحوائرها بأصناف متعددة من العنب والتين تستهلك غضة طيبة، منها ما يجفف بنية الادخار ومنها ما يطبخ ولا يجفف، "وفيها من أنواع العنب الأبيض والأسود كثير طيب يطبخ ولا يزبب، وفيها من التين أنواع: منها الشعري والسبتي يشرح فتأتي شريحته في غاية الطيب، وغير ذلك من أنواع التين كالأشكوز والشبلي والحمراء والغدان والحافر والنقال"[42].

وعموما نسجل انتعاش الفلاحة المكناسية في ظل ملائمة الظروف الطبيعية، دون أن نغفل بعض الاستثناءات المرتبطة بالفترات الدورية للآفات والجوائح، ومعرات الفتن والحروب التي عصفت بالأمن الغذائي لأهلها؛ نكتفي منها بالإشارة إلى اضطراب حبل الأمن بالمدينة ومحيطها أواخر العهد المرابطي، فادخر المكناسيون في مراحل الشدة مؤنهم في المطامير والمستودعات السرية، واحتاطوا لحاجاتهم الغذائية في أوعية (أسكل) وهي عبارة عن جملة من "الأهوية المتخذة من الدوم لادخار الأطعمة "[43].

مقابل ذلك عانى المكناسيون محنا جمة إبان الجفاف الذي عصف بالمدينة ومجالها سنة 763هـ/1361م؛ وزادت من حدته ما أعقبته من أوبئة قاسية[44]. وللإشارة فلم يستسلم أهاليها؛ بل أبدعوا بدائل لمواجهة المضاعفات السلبية للجفاف والمجاعة؛ من خلال طرائق تمليح وتجفيف وتصبير المنتوجات القابلة للخزن والادخار، وقد فطن ابن الخطيب لهذه الميزة في مخازن مكناسة ومختلف مطاميرها فقال: "كان هذا البلد مشارا إليه في المنعة وشهامة القاطن ووفور الخزين واستبحار الدهن".[45]

2- وضعية الفلاحة بين جدليتي الأمن والفتن: أجمع الجغرافيون والمؤرخون على أهمية الأنشطة الفلاحية في حياة النوع البشري وتلبية حاجاته المادية في علاقاته الممتدة بغيره، باعتباره كائنا اجتماعيا بطبعه، لهذا فإن طبيعة العمل والجهد المبذول تنعكس في الغالب على كمية الإنتاج ونوعيته، وفي هذا الصدد ذكر ابن هشام أن "الحوائط تختلف في الأعمال، فمنها ما تقل الكلفة فيه فيقل جزؤه، ومنها ما يكثر تعبه فيه"[46].

وتساوق تحليل ابن خلدون رائد نظرية العمران البشري مع هذه المعادلة، مبرزا مقاصد الخدمات التي يقدمها الفلاح لبني نوعه، ذلك "أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما

يقوته ويمونه في حالاته وأطواره"[47]، معتبرا أن استمرار الحياة رهين بوجوه الكسب والمعاش، إذ "المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة"[48].

وبما أن الأنشطة الفلاحية بطبيعتها تتم في فضاءات مفتوحة، تشغلها عادة الضيعات الزراعية ومسارح الرعي ومنتجعاته[49]، فقد كانت نتيجة لذلك، عرضة للاجتياح والنهب والمصادرة؛ خلال المراحل الاستثنائية حيث تشتد الاضطرابات والفتن فتتحول إلى ساحات للمعارك والقتال.

هذا وقد عصفت الفتن والاضطرابات بمزارع مكناسة وحوائرها قبيل دخول المرابطين إليها، ولاسيما هجمات القبائل الجبلية المجاورة لمكناسة التي عاثت في مزارعها نهبا وفسادا وحولت ضيعاتها إلى خراب، ولم يكبح جماح عناصرها سوى تدخل اللمتونيين فبسطوا نفوذهم على مفاصل الأمن بالمدينة ومحيطها الفلاحي، مصداقا لما أورده ابن غازي بقوله: "وأخمد الله تعالى بسيوفهم نار الفتنة البربرية، فانقطعت مطامع رؤوس النفاق"[50].

وعلاوة على إخماد المرابطين لغارات القبائل المحاربة، فقد اتخذوا تدابير أمنية لتشجيع المزارعين على الارتباط بضيعاتهم، حيث دعموا عمليات بناء الأسوار والتحصينات، وتوفير الأجواء الملائمة للعمل والإنتاج. فضلا عن استفادة المزارعين من خبرة الأندلسيين الوافدين، وخاصة ما أبدعه النصارى المعاهدون المغربون من إشبيلية إلى مكناسة في عهد الأمير علي بن يوسف المرابطي (500-537هـ/1106-1142م) من طرائق جديدة في الاستغلال الزراعي.

هذا وقد رفع المعاهدون إلى الأمير علي بن يوسف كتابا، يتحرون من خلاله الموافقة على بيع أملاكهم بإشبيلية، فعمد الأمير إلى توجيه فحوى نازلتهم إلى قاضي الجماعة بغرناطة ابن ورد (أبو القاسم أحمد بن محمد) سنة 521هـ/1127م، ومما جاء فيها: "وقد خاطبنا النصارى المعاهدون المنقولون من إشبيلية الحاصلون بمكناسة الزيتون حرسها الله، راغبين في أن يصل معهم من يتقرر صفة بيعهم لأملاكهم لدينا إذ تخيروا ذلك عندما خيرناهم فيه"[51].

وربما حاولوا استثمار عائدات أموال أملاكهم، وريع الضيعات المحبسة على كنائسم في الأندلس في مشاريع فلاحية بمكناسة، حيث "ذكروا رهبانهم وأساقفتهم أنهم لا عيش لهم إلا من غلة الأحباس الموقوفة على الكنائس المذكورة"[52]، حيث استثمروا خبرتهم في جر المياه إلى ضيعات وحوائر مكناسة التي تخترقها أنهار دائمة الجريان.

وبالتالي انعكس ذلك إيجابا على حياة سكانها، "وكان أهلها آمنين مطمئنين في عيش رغد ونعمة تامة منذ ملك أمراء المسلمين بنو تاشفين بلاد المغرب"[53]، ومازال الحي الذي نزل به نصارى إشبيلية يعرف إلى يومنا هذا بدرب الفتيان بالمدينة العتيقة.

وبانحسار هيبة الدولة المرابطية في أواخر عهدها؛ أخذ طوق الأمن يضيق على أهل الفلاحة بمكناسة؛ بتفشي الفتن وبروز عصبية المصامدة الصاعدة، فانقبض معظم المزارعين عن الإنتاج إبان ظروف المرحلة الانتقالية، فكان من تداعياتها تشبث المكناسيين ببيعة الملثمين؛ فضرب الموحدون حصارا خانقا على المدينة ومحيطها، واستطاع المحاصرون تدبير أحوالهم المعاشية من الفائض المدخر في مستودعاتهم ومخازنهم مدة الحصار المتراوحة بين أربع وسبع سنوات[54].

وبالتالي نفذ طعامهم وأخذت المجاعة تعصف بحياتهم واقتحم الموحدون "مدينة مكناسة بعد حصار سبعة أعوام، فدخلوها عنوة بالسيف، وذلك يوم الأربعاء الثالث لجمادى الأولى من سنة 543هـ-/1148/9/19م المذكورة، وخربت وقتل أكثر رجالها"[55]، وذلك بعد استماتة في المواجهة، وخذلان قبائل جبل زرهون الذين وفروا الدعم للموحدين "وأعانوهم على محاصرة مدينة مكناسة، فكانوا أبدا مبغضين لأهل تلك البلاد"[56]، وبالتالي "تمادى الحصار واشتد التضييق وفنيت الأقوات واضطر الناس إلى أكل خسيس الحيوان حتى عدم كل ذلك، وهلك الناس قتلا وجوعا (...) ودخل الموحدون المدينة "[57].

ولم تجد ثلة من الفلاحين بدا من الفرار، فآلت الأراضي الزراعية إلى الإهمال والبوار [58]، فانتحل معظمهم مكاسب أخرى لمعاشهم، "وانتثر عقد نظام الناس، وجلا بعضهم، واشتغل بعضهم بطلب المعايش وتعلقوا بالحرف والصنائع"[59].

ومن لم يجد فرصة للخلاص من قبضة المصامدة كابد الأمرين من تعسفهم، حيث بالغ الموحدون في استخدام القوة العسكرية لإخضاع المناطق الموالية للمرابطين[60]، وفي هذا السياق، لما ضاق الخناق على الفلاحين بأحواز تاورا اعتصم بعضهم بشجرة كبيرة من النشم الأسود (التغصاص)، "وظنوا النجاة فيها، فتعلق بها منهم خلق كثير، وضم الموحدون الحطب لتلك الشجرة وأضرموا النيران حولها فسقط كل من كان فيها واحترقوا عن آخرهم"[61].

وحصل أن تحسنت الأحوال الأمنية بمكناسة ومجالها بعد استتباب الوضع للمصامدة وتجاوز المضاعفات السلبية للمرحلة الانتقالية، وذلك من خلال المشروع النوعي الذي استفاد منه القطاع الفلاحي برمته، والمتعلق أساسا بسياستهم في الإصلاح الزراعي المعروف

في مصادر الفترة بالتكسير؛ الذي اعتمده الخليفة عبد المومن الموحدي(487-558هـ/1094-1162م) عام الأخماس (555هـ/1160م)، والذي رام من خلاله عودة المزارعين لاستئناف أنشطة الزراعة بمعظم الأراضي، وإقطاع آخرين مجالات جديدة على سبيل إقطاع استغلال "فصلحت بسبب المقاطعة أحوال الناس ونمت أموالهم وامتدوا في الإحياء والغراسات"[62].

وبموازاة ذلك وجه الخليفة عبد المومن رسالة شديدة اللهجة؛ توعد فيها الجباة الذين يبتزون الفلاحين والتجار؛ من خلال فرض ضرائب جائرة منتحلين صفة المخزن الرسمي[63].

كما استعان الموحدون بخبرة الروم الذين استوطنوا مكناسة لضبط الأمن وتوفير شروط الاستقرار لنماء الإنتاج، نذكر منهم خلال العقد الثاني من القرن الهجري السابع قائد الفرسان أبو زكرياء يحي المهاجر المعروف بابن أخت الفنش، وكان "يتصرف في ردع شرار البربر الرحالين، وكان في زي الموحدين"[64].

وبالإضافة إلى سياستهم الإصلاحية المندمجة للنهوض بالقطاع الفلاحي كما سبق، دعم الموحدون استقرار المزارعين بأراضيهم بسياسة ضريبية تحفيزية لفائدة الفلاحين الذين" قوطعوا بعد ذلك على الفواكه، وخفف عليهم في شركة الزيتون"[65].

كما أسهموا في تجهيز المجال بمشاريع ومنشآت مائية لتوسيع المساحة المسقية للبساتين والبحائر، من حفر الآبار وشق الترع ومد القنوات والسواقي، وبناء الصهاريج لجمع المياه وصرفها للحقول الزراعية[66].

كما أثر عن الخليفة محمد الناصر الموحدي (595-610هـ/1198-1213م) اهتمامه بمشاريع توسيع المساحة المزروعة ببلاد المغرب، وذلك باستثمار الخبرة المتراكمة في مشروع سياسة الإصلاح الزراعي المشار إليه سابقا بالتكسير، حيث استفادت ضيعات مكناسة في هذا الصدد من مشاريع مائية للحد من المساحات البورية، وهو ما نتج عنه تشكيل ضيعات خصبة كان مردودها مرتفعا في الغالب، وهي المعروفة بالبحائر[67] "وأحدث فيها الأمر العالي أيد الله دوامه بحائر عظيمة في نهاية الاتساع، وجلب لها ماء نهرها وأمر بغرسها زيتونا وكروما "، ويزكي ذلك ما أورده الحميري بقوله: "وأنشأ فيها بعض ملوك بني عبد المومن بحاير عظيمة في نهاية الاتساع، وجلب ماء نهرها وغرست زيتونا وكروما "[68].

كما اتخذ محمد بن عبد الله بن وجاج عامل الموحدين على مكناسة سياسة أمنية حازمة؛ كانت نتائجها مسعفة لتطوير الأنشطة الفلاحية بمحيط المدينة وحوائرها، فقطع دابر اللصوص والمفسدين بمسالكها، وكف عادية القبائل البربرية المغيرة على بسائطها،

فارتفع مردود المحاصيل الزراعية، وحقق الفلاحون أرباحا طائلة من محصول الزيتون الذي اهتم الوالي بدعمه شخصيا، بحيث تهافت على شرائه التجار لما حازه من جودة عالية، "فكان حب زيتون بحيرة مكناسة يباع عام الحمل بخمسة وثلاثين ألف دينار ونحوها"[69].

واعتبر أحد الدارسين أن الغرب الإسلامي لم يعرف بعد أفول الدولة الموحدية قوة عسكرية بذلك الطموح الحربي الجامح[70]، غير أن ذلك تراجع بعد نكستهم في وقعة العقاب سنة 609هـ/1212م، حيث "آذنت دولتهم بالذهاب"[71] وأخذت إرهاصات الهرم والضعف تدب في أركان الدولة الموحدية، وتوفي على إثرها الخليفة الناصر بمراكش مفجوعا سنة 610هـ/1213م، "وفيها دخل بنو مرين المغرب"[72]، فكان طبيعيا أن تنعكس مضاعفاتها على اضطراب الأوضاع الأمنية، وانتقال صداها بالتبع إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى وفي طليعتها الميدان الفلاحي بشكل عام.

وبالتالي كان للأزمة صداها في ضيعات وحوائر مكناسة سنة 616هـ/1219م؛ حيث عاثت القبائل البربرية والعربية فسادا في مجاشرها وعرصاتها نسفا وتخريبا ونهبا، ويعد ابن أبي زرع خير من نقل إلينا صورا من الاضطراب الأمني والفتن الناجمة عنه، موضحا أثر ذلك على أوضاع العاملين في الفلاحة بمكناسة بقوله: "فكانت قبائل فازاز من جاناتة وقبائل غمارة وأوربة وصنهاجة والعرب يقطعون الطرقات ويغيرون على القرى والمجاشر مع الأحيان والساعات فانقطع الحرث واشتد الغلاء في البلاد"[73].

وكان عيث قبائل رياح العربية في أشجار زيتون مكناسة فادحا، بعد أن اضطر أهلها إلى الفرار واللجوء إلى التحصن بالمرتفعات؛ حقنا لدمائهم وصونا لحياتهم من الهلاك، "وكان أشد ضررا في تلك الجهات على الناس عرب رياح بالاختلاس والافتراس لاسيما بأحواز مكناسة [و]فاس"[74].

ولما ظهرت طلائع قبائل بني مرين الثائرة على فلول الموحدين، برزت إلى السهول الخصبة على مشارف المدينة، وأطلق العرب أيدي محاربيهم في محاصيلها نهبا وفسادا، ثم بادر الأمير عثمان بن عبد الحق بالغارات حتى أذعن المكناسيون وجنحوا إلى الصلح وفق شروط الأمير المريني "وصالح أهل مكناسة (...) على أموال معلومة يؤدونها إليه في كل سنة على أن يؤمن بلادهم ويرفع عنهم الغارات، ويدفع عنهم أذى من كان يؤذيهم من القبائل"[75].

فكانت النتيجة مأساوية من زاويتين، الأولى مرتبطة بطرد وقتل الفلاحين المستقرين الذين راكموا خبرة ميدانية في القطاع الفلاحي. والثانية مصادرة قبائل بني مرين الرحل للضيعات الخصبة وتحويلها إلى منتجعات ومسارح لقطعانهم مواشيهم، ولذلك لما انعقدت

البيعة للأمير أبي بكر بن عبد الحق المريني سنة 642هـ/1244م كان أول إجراء أقدم عليه بعد مصادرة الأراضي الزراعية بالمغرب أن وزعها على بني عصبيته، " فأنزل كل قبيلة في ناحية منه، وجعل لها ما نزلت فيه من الأرض، وما غلبت عليه من البلاد طعمة لا يشاركهم فيها غيرهم"[76].

فانعكس ذلك على خراب المشهد الفلاحي في هذه المرحلة الانتقالية التي عمرت أزيد من نصف قرن، مقارنة بما كان عليه الوضع إبان الإصلاحات العميقة التي طبقها المصامدة في طور قوتهم، ولعل هذا ما أشار إليه ابن غازي حين رسم صورة قاتمة عن الوضع العام الذي آلت إليه بلاد المغرب الرازحة تحت نير ثوار زناتة بقوله: "ثم تفاقم الأمر عند قيام بني مرين على الموحدين وأتت الفتنة على الحوائر كلها ودثرت (...) والبقاء لله وحده"[77].

وبعدما أفل نجم الموحدين، وشرع بنو مرين في ترسيخ قواعد سلطانهم التفتوا إلى بناء دعائم الإنتاج الفلاحي، وبالتالي شكل ضبط الأمن أولوية بالنسبة لطلائع بني مرين الصاعدة "فأمنوا السبل وسدوا الخلل (...) فصار أهل تلك البلاد يعظمونهم غاية الإعظام (...) ويعطونهم مالا معلوما في العام، فكانت السبل آمنة، والحاضرة والبادية هادنة"[78].

كما أولوا عناية خاصة للقطاع الفلاحي، ففي سنة 646هـ/1248م أعاد الأمير أبوبكر المزارعين بفاس ومكناسة إلى حقولهم، "وأمر القبائل بسكنى الأوطية وعمارة القرى والمداشر الخالية"[79]، ووزعوا أراضي للاستغلال الزراعي على سبيل الإقطاع، بغاية "الاستكثار من الحرث"[80].

وبالتالي حاز معظمها أهل الزراعة، ونال صلحاء وفقهاء مكناسة نصيبا من الأراضي الزراعية في إطار تأليف جانبهم بما لهم من نفوذ معنوي، وذلك في سياق ضمان موالاتهم لدعم شرعيتهم في السلطة، وفي هذا الصدد استفاد الفقيه أبو الحسن علي بن منون من أراضي خارج أسوار مكناسة[81].

وإلى جانب توزيع الأراضي على المزارعين، اهتم سلاطين بني مرين ولاسيما في عهدي أبي الحسن (731-752هـ/1331-1351م) وابنه أبي عنان (752-759هـ/1351-1357م) بتوفير التجهيزات اللازمة لدعم المساحة المسقية وتوسيعها، فبنوا الصهاريج ومدوا السواقي واستنبطوا المياه من الآبار، وبعد اختبار فاعلية النواعير ونجاعتها في بساتينهم الخاصة، راموا تعميمها في العرصات والبحائر والحقول المتاخمة لمجاري أنهار مكناسة[82].

3-أثر الكلف الضريبية في الأنشطة الفلاحية بمكناسة: أشير في بداية هذا المحور أن المادة المصدرية المستقاة من مظان العصر الوسيط، فرضت مقاربة الكلف الضريبية بشكل

مندمج؛ وفق رؤية مقارنة بين مرحلتين مفصليتين من عمر الدول المتعاقبة على حكم المغرب في الحقبة قيد الدرس، ويتعلق الأمر بعهود الظهور والقوة، ومراحل النكوص والاضمحلال، فضلا عن خصوصيات فترات المخاض والانتقال من عصبية حاكمة آفلة إلى عصبية أخرى قائمة.

وباستثناء الواجبات الشرعية من زكاة وأعشار وخراج، لم يلزم الأمير يوسف بن تاشفين عموم المشتغلين بالفلاحة- ومن ضمنهم مزارعي مكناسة- بكلف جبائية غير شرعية، "ولم يكن في عمل من بلادهم خراج ولا معونة، ولا تقسيط ولا وظيف من الوظائف المخزنية، حاشا الزكاة والعشر، وكثرت الخيرات في دولتهم وعمرت البلاد ووقعت الغبطة"[83].

غير أن التجاوزات الجبائية بدأت تتناسل في أواخر عهد الأمير علي بن يوسف (500-537هـ/1106-1142م)، كنتيجة لانقباض الناس عن العمل وتراجع عائدات الضرائب، بحيث "قلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا"[84] نظرا لحاجة الدولة الماسة إلى المال تحت ضغط تزايد النفقات، بسبب "التزامات الدولة العسكرية"[85]جراء الصراع المستعر مع ثوار المصامدة وتمردات الأندلسيين.

وبعد حصار مرير كانت مكناسة "آخر البلاد اللمتونية فتحا على الدولة المؤمنية بعد المصابرة سنين سبعا أقتيتت فيها الحشرات والهوام وامتكت العظام والرفات واستنقعت الجلود المستشتة (أي البالية)"[86]. وبالتالي اقتحمها الموحدون بحيلة ماكرة عنوة[87]، واعتبروا ممتلكات الفلاحين وثروات عموم سكانها فيئا، فلم يتورعوا عن تخميس أموالهم[88].

ووفق هذا التصور للضيعات الزراعية المفتوحة عنوة، غدا أصحابها بمثابة عمال وحراس لمحاصيلهم ومردود غلاتهم؛ تحت مسؤولية وإشراف قادة وولاة الموحدين، "وتملك الموحدون البلاد والأموال وصار الناس عمارا في أملاكهم يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلثا غلة الزيتون"[89].

وبالتالي لا يسمح لهم بحرية التصرف فيها لا بالبيع ولا بالكراء، بل لا يحق لهم إذا بدا نضج ثمارهم أن يقطفوا منها ما يقوم بأودهم، و" لا يتجرأ أحدهم إلى أن يقطف من ملكه حبة واحدة"[90]. فسخط معظم الفلاحين عن الوضع، وانقبضوا عن العمل "لذهاب الأمل في نفوسهم بقلة النفع"[91]. وبالتالي أهملت الأراضي الخصبة "بسبب الجور وتركت حتى تبورت"[92].

وكان الخراصون والقشاشون يتعسفون على الفلاحين في حوائرهم "فتستطيل أيديهم على حظوظ الرعية ويضيقون عليهم"[93]، وذلك ببيع حظ المخزن بأسعار مرتفعة، أو

يرهبونهم بمضايقات متعددة لحيازة حظ الفلاحين بأرخص الأسعار، وهو ما انعكس سلبا على أوضاع الفلاحين، "فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة"[94].

وفي هذا الصدد نترك الفرصة لابن غازي لتوضيح معاناة الفلاحين من ثقل الكلف الضريبية المتنوعة الملقاة على عاتقهم من طرف المصامدة إبان المرحلة الانتقالية، فقال: "وكانت العادة إذا بدا صلاح الغلات يباع حظ المخزن منها حارة بعد حارة، وكان المشترون لها قوم لا خلاق لهم يقال لهم القشاشون (...) ويضيقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظهم بثمن بخس، أو يشتروا منهم حظ المخزن غاليا "[95].

ولعل هذا ما عده ابن خلدون من طوارق التعدي المفسدة للأعمال، والمفضية إلى الهجرة والفرار، والمؤذنة دون ريب بخراب العمران، "وإذا فسدت الأعمال وصارت مجانا، ضعفت الآمال في المكاسب، وانقبضت الأيدي عن العمل، وابذعر الساكن، وفسد العمران"[96].

إن هذا الوضع الذي آلت إليه الفلاحة بمكناسة، هو ما حدا بصاحب الاستبصار إلى إرسال إشارات للمسؤولين سنة 587هـ/1191م، لتوجيه عنايتهم إلى عدم التركيز على الشروط المادية والتقنية فقط؛ وذلك من خلال توسيع حجم الاستغلاليات وتجهيزها بقنوات السقي، فقال: لو "أحدث فيها الأمر العالي أيد الله دوامه بحائر عظيمة في نهاية الاتساع، وجلب لها ماء نهرها وأمر بغرسها زيتونا وكروما"[97].

وعلى أهمية هذه الإجراءات، تبقى في نظره قاصرة عن بلوغ المراد جراء إهمال العنصر البشري، الذي يعد محور العملية الإنتاجية، ولذلك لم يغفل صاحب الاستبصار التنبيه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تحفز الفلاحين بالعودة إلى البحائر المهددة بالبوار، وخاصة منها "النظر الكبير المسمى ببني بسيل ومغيلة وجهاتها (...) وهي من البلاد العتيقة المجيدة لو كان بها خدمة لغلاتها، فإن أرضها كريمة طيبة المزارع كثيرة الماء، وبركات هذا الأمر العالي تعيش الموتى فكيف من فطر على الحياة الطبيعية"[98].

وفي عهد خلفاء القوة تم اعتماد سياسة جبائية تشاركية، عبر عنها الخليفة عبد المومن (487-558هـ/1094-1162م) في برنامجه لإصلاح القطاع الفلاحي؛ القائم على فلسفة مشروع التكسير بغاية تنظيم عائدات الخراج؛ وفق ضوابط يسهل على الفلاح العادي رصدها، منها إسقاط الثلث عن المجال المستغل في الزراعة؛ نظير ما يضمه وعاؤه من وحدات تضاريسية ومائية خارج دائرة الاستغلال "ثم أسقط من التكسير الثلث في الجبال

والغياض والأنهار والسباخ والحزون والطرق، وما بقي قسط عليه الخراج، وألزم كل قبيلة بقسطها من الزرع والورق"[99].

وللإشارة فقد استثنيت قبائل جبل زرهون من الضرائب والكلف الموحدية المفروضة على الفلاحين لفترة انتقالية فقط، وذلك مكافأة لهم على مبادرتهم في تقديم البيعة للخليفة عبد المومن، ومساعدة جيشه في حصار مكناسة واقتحامها، وكانوا بسبب سبقهم أحرارا من المغارم، وكتب لهم بذلك صكوكا كانت بأيديهم، ولم يتعرض لأموالهم، كما فعل بالأملاك التي أخذت عنوة[100].

وكان من نتائج هذا الإصلاح تنظيم مجالات الاستغلال الفلاحي، وتحفيز همم الفلاحين على العمل، وضمان عائدات شبه قارة من خراج حوائر مكناسة للخزينة الموحدية، وفي هذا الصدد، فقد أولى الخليفة الناصر الموحدي (595-610هـ/1198-1213م) أهمية بالغة للخراج المستخلص من مزارعي حوائر مكناسة، منذ بداية المائة الهجرية السابعة، فأمر بتأسيس دار الإشراف بالقصبة الموحدية بالمدينة المذكورة، وعهد بتسييرها إلى طاقم من الجباة يتولون تنظيم مستخلصات الخراج تحت قيادة المشرف[101].

وكان لعناية خلفاء الموحدين المتزايدة بخراج فلاحة مكناسة ما يؤيده من الإصلاحات التقنية والإدارية، بحيث شكلت مستخلصاتها رافعة مالية للخزينة الموحدية منذ عهد الخليفة أبي يعقوب يوسف (558-580هـ/1162-1184م)، إذا ما قورنت بغيرها من المناطق الفلاحية الأخرى، ففي الوقت الذي كان فيه خراج إفريقية لا يتعدى -على أهميته- "وقر مائة وخمسين بغلا"[102]، فقد حقق خراج مكناسة نسبة عالية، حيث "نمت هذه البلاد وعمرت ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها إلى مئين من الآلاف"[103].

ومن ثم ندرك أن الاعتدال الضريبي ينعش العمال ويحفزهم على العمل والإنتاج، ويكون مؤشرا على تبحر العمران، "إن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن، فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه"[104] على حد قول ابن خلدون.

كما أسهمت عدة عوامل في عودة الكلف الجبائية الجائرة التي أثقلت كاهل المزارعين من جديد، وذلك بموازاة مع تراجع قوة الموحدين بعد هزيمتهم في كائنة العقاب التي أزالت حجاب الهيبة عنهم، وتزايدت الاضطرابات الاجتماعية بالأندلس، وتمردت القبائل العربية بمناطق مختلفة من بلاد المغرب، "ثم تفاقم الأمر عند قيام بني مرين على الموحدين وأتت

الفتنة على الحوائر"[105]، هذا علاوة على الكوارث المتنوعة التي عصفت بأمن الناس الغذائي [106].

لكل هذه العوامل وغيرها اختار خلفاء عهد الاضمحلال والنكوص أسهل أسلوب لجمع الأموال؛ من خلال الشطط الضريبي الممارس على الفلاحين لتغطية نفقات الفتن والحروب، والثورات المستعرة بالعدوتين، ولذلك لم يتورع حكام هذه المرحلة عن "الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة"[107].

وفي خضم أزمة الموحدين، بالغ بعض عمالهم في ابتزاز الرعايا بتعسف لتحقيق ثراء غير مشروع، وذلك من خلال فرض كلف مجحفة على المنتجين، وهو ما جعله ابن خلدون فيما بعد سببا لاختلال العمران بقوله: "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم، ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها"[108].

ولم تمنع الظروف القاسية التي كانت تمر منها وضعية المخزن القائم؛ في الاستجابة لشكاوى المتضررين من إهمال الولاة وفسادهم "وجاوز الحد بالناس وسع الاحتمال، ووقف لهم العجز عن إدراك الحيلة في معايشهم على غاية الاضمحلال، وأحفظ الناصر[595-610هـ/1198-1213م] ما رأى من هذا الإهمال وشدة إغفال المكلفين بالأعمال؛ فبسط السطو على من كان منهم بمدارج الضرر أجمعين(...) فغشيهم الامتحان بكل قطر شاسع ومكان"[109].

ولم يتكرر هذا الإجراء، في وقت استفحل فيه عجز أواخر خلفاء الموحدين عن القيام بأعباء المسؤولية في رعاية مصالح المجتمع، فواجه الفلاحون والعاملون في بقية القطاعات المنتجة محنا متعددة، حيث ابتلي معظمهم في موارد أرزاقهم بأنواع الابتزازات، وتبدد حبل الأمن وعاث الثوار نهبا وفسادا لخيراتهم، فانقبض الفلاحون عن أسباب الإنتاج، وتقلصت عائدات الخراج المستخلص من القطاع الفلاحي أساسا "ثم اختلت بجور العمال وأخذت في النقص من سنة كائنة العقاب"[110].

كما لم تشفع للقبائل السباقة في تقديم الولاء والبيعة لخلفاء الموحدين، صكوك الإعفاء الضريبي التي بحوزتهم من عيث الجباة وابتزازهم، وخاصة إذا تعلق الأمر بضيعات وحقول قبائل جبل زرهون الخصبة، بحيث فرض عليهم "من الكلف الطارئة ما لم يكن لهم بحمله طاقة ولم ينفعهم بدارهم، وكان ظلمة العمال يسمون هذا الجبل جبل الذهب"[111] كناية على أهمية مستخلصاته الجبائية.

ولم يتورع قادة الجيش الموحدي في إثقال العامة بالمغارم الجائرة، مهددين العامة باستعراض ما بحوزتهم من قوة وعتاد؛ إمعانا في إرغامهم على الاستجابة لمطالبهم المادية والعينية التعسفية، وفي هذا المضمار يطالعنا ابن أبي زرع الفاسي بنص غاية في الأهمية يوضح من خلاله أن الخليفة عبد الواحد الرشيد الموحدي (630-640هـ/1232-1242م) بعث قائده أبا محمد بن وانودين على رأس جيش لحماية مكناسة من قوات المرينيين، وكان معززا بقوات أبي ضربة النصراني، فلما وصلوها كان الأمير أبو معرف المريني قد غادرها، فأطلق ابن وانودين أيادي قواته ومن معه من الروم لاستخلاص كلف تعسفية باهظة من فلاحي مكناسة سنة 638هـ/1240م، "فأفنوها بالمغارم الثقيلة وأفقروا أهلها"[112].

ولصد ثورات بني مرين المكتسحة للمجال، عهد الرشيد الموحدي لابن وانودين بضبط مكناسة، ففرض على عموم الفلاحين ضرائب جائرة، حتى يتسنى له تسديد رواتب قواته المرابطة بجبل زرهون لقتال بني حمامة بعد ما استمال حلفاءهم من بني عسكر إلى جانبه، "ونزل بظاهر مكناسة فألزم أهلها وظائفا وكلفا وابتلاهم بأنواع المغارم والملازم (...) ليوفي العسكريين مالهم"[113].

والراجح أن قسما من الفلاحين دفعوا ما بحوزتهم من مال للجباة تحت طائلة الضغط والإلزام، في حين أن من لم يجدوا ما يدفعونه نقدا للمتغلب، فقد أجبروا على إخلاء مجاشرهم وحوائرهم، ثم استبيحت أرزاقهم العينية بأمر ابن وانودين الذي عاد وعسكر بقواته بجهة مكناسة الزيتون "بمقربة من زرهون، ففر أهل تلك الجهات أمامه، وتركوا مواضعهم وربوعهم وأسلموا للنهب مواشيهم وزروعهم"[114].

ولم يكد أهالي مكناسة تخطي الكلف الضريبية الموحدية الجائرة، حتى أمعن بنو عسكر الموالين لبني مرين وحلفائهم من عرب المعقل؛ في ضرب طوق حصار مانع على منافذ مكناسة سعيا للحصول منهم على خفارة، وهي شكل من أشكال "العدوان على الناس في أموالهم"[115]، وفي هذا الصدد "وصل إلى مكناسة وجهاتها كافة بني عسكر مستمدين من عرب المعقل أعظم عسكر فأحدقوا بها من كل ناحية (...) فضاق أهلها بهم ذرعا، وتيقنوا استئصال أموالهم زرعا وضرعا"[116].

فلما ضاق الحصار على المكناسيين، استشفعوا بوساطة فقهائهم وصلحائهم لدى المحاصرين، موظفين في ذلك رأسمالهم الديني والرمزي المفعم بالكرامة والبركة، غير أن قادة بني عسكر ردوهم على أعقابهم خائبين "فبعثوا إليهم علماءهم وصلحاءهم، راغبين في كف عاديتهم عن أنحائهم، فما قبلوا لهم رغبة، ولا استشعروا من الله سبحانه فيهم مخافة ولا

رهبة، بل ألزموهم أربعة آلاف دينار خفارة، وكل منهم سرد سنانه وجرد شفاره، ولولا والي مكناسة الذي أخذهم بالإرادة لأضرمت نيرانهم"[117].

كما امتحن فلاحو مكناسة في موارد أرزاقهم، من خلال الشطط الجبائي الناجم أحيانا عن تبادل الأدوار والمصالح بين الأمراء المؤسسين، ففي الوقت الذي أخضع فيه الأمير يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م) مكناسة ومجالها لنفوذ طلائع المرينيين، أثابه أخوه الأمير أبو بكر بإطلاق يده في ثلث مداخيل جباية مكناسة التي يتأتى معظمها من موارد الفلاحة [118]. ولما تيسر للأمير أبي بكر المريني فتح مكناسة "أقطع أخاه يعقوب ثلث جبايتها جزاء له على وساطته وكان فتح مكناسة سنة ثلاث وأربعين وستمائة"

وبعد تمهيد البلاد، وتثبيت دعائم سلطان بني مرين، شرع سلاطين عهد القوة في تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي انعكس إيجابا على الأنشطة الاقتصادية، حيث دشن السلطان أبو سعيد عثمان عهده بإسقاط الكلف الضريبية عن سائر أهل المغرب؛ "فرفع المظالم عن الناس وحط المغارم، وسرح أهل السجون إلا أهل الفساد في الأرض منهم"[119]، كما استمر نفس الإصلاحات الجبائية مع السلطان أبي الحسن(731-752هـ/1331-1351م) وابنه أبي عنان (752-759هـ/1351-1357م) مما سمح بعودة الفلاحين إلى ضيعاتهم، فانتعش الإنتاج الفلاحي "وراق بخارجه للسلطان المستخلص"[120].

ولكن ما لبثت أن تقهقرت الأوضاع الأمنية والجبائية، وكذا الصحية مع منتصف القرن 8هـ/14م، فعصفت الكلف الضريبية الجائرة من جديد بأحوال الفلاحين وموارد أرزاقهم؛ المرتبطة أساسا بالزراعة وتربية المواشي، ذلك أن "معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار"[121]. وبالتالي تسلط الخراصون والقشاشون على معظم المنتجين، وساموهم أنواع المضايقات، لذلك كانت وظيفتهم بمنطق الشرع مذمومة [122]، بحيث كانوا يطالبونهم بدفع مستحقات الجباية قبل بدو صلاح الثمار ونضجها أحيانا، وكانت هذه العملية يكتنفها شطط واضح، تجلى أساسا في المبالغة في التقدير الجزافي للغلات، مما كان يترتب عليه ضرر مرتبط بارتفاع قيمة المستخلصات؛ التي لا تعكس حقيقة الإنتاج ولا مقدار المحصول أثناء جمعه[123].

كما أسهم تعسف الجباة في عهد السلطان أبي إبراهيم بن أبي الحسن (760-762هـ/1358-1360م) في ترك الفلاحين لضيعاتهم، وانقباض معظمهم عن العمل والإنتاج، وهذا ما سجله ابن خلدون في شبه قاعدة اجتماعية مطردة بقوله: "إن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات، وكان فيها تلاف

أحوالهم"[124]، وبالتالي تزايدت معاناة شريحة المزارعين، حيث "استولت عليها المغارم، ونزفها الحلب حتى عجزت عن الفلح"[125].

وقصارى القول فقد شكل مثلث الفتن والجوائح والأمن والكلف الجبائية، مفاتيح التحكم في الإنتاج الفلاحي بمكناسة خلال العصر الوسيط، ففي مراحل التمكين السياسي للعصبيات الحاكمة، ساد القطاع الفلاحي انتعاشا واضحا جراء توفير الأمن وشروط الاستقرار، فضلا عن اعتماد مشاريع إصلاحات؛ بما فيها التخفيف من الكلف الضريبية، وتفعيل العقوبات الجزائية في حق الجباة المتعسفين.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت الفلاحة انتكاسات دورية، حين انتفت شروط العمل والإنتاج بسبب العدوان على الناس في مصادر عيشهم، ويتعلق الأمر بالتمردات وغارات القبائل، وعيث قادة الجيش نهبا وفسادا، فاختل الأمن وتزايد جشع الجباة والخراصين والقشاشن، وانقبض الفلاحون عن العمل، ولحق الأراضي الإهمال والبوار، وضعف حينئذ الخراج، وتلك شروط موضوعية؛ تتحينها في الغالب عصبية صاعدة، وتسعى من خلالها لبناء كيان جديد في إطار حلقة جديدة من دورة الحضارة.

الهوامش:

1 - محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، (معجم جغرافي)، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1984م، ص544.

2 - أبو عبد الله محمد بن غازي المكناسي، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، طبع بعد الاعتناء بتصحيحه، 1371هـ/1952م، 27.

3- ابن غازي، الروض الهتون، 28/عبد الرحمان بن زيدان السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1429هـ/ 2008م، 277/1. ----4- نفسه

5- نفسه، 27.----6 - ابراهيم القادري بوتشيش، إسهامات في التاريخ الاقتصادي- الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 1997م، ص35.----7- ابن غازي، الروض الهتون، 4.

8 - ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، ج1 ص276.

9 - عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق وتعليق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1414هـ/1994م، .214

10- حيث عددها بقوله: "وهي تاورا وبنو عطوش وبنو برنوس وبنو شلوش وبنو موسى وهذه كلها على الضفة الغربية من وادي فلفل -المذكور-إلا تاورا فإنها بضفتها الغربية والشرقية(...) ومن حوائرها أيضا بنو زياد (...) وورزيغة" ابن غازي، الروض الهتون، 4.----11 - ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، 77/1.----12 - ابن غازي، الروض الهتون، .2

13 - لسان الدين بن الخطيب، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، دراسة وترجمة إسبانية للنص العربي، محمد كمال شبانة، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، 1397هـ/1977م، 78.

14- أبو عبد الله محمد الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، 1422هـ/2002م، 244/1. ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، 49/1-50.

15 - الإدريسي، نزهة المشتاق، 244/1. الروض المعطار، 544.----16 - ابن غازي، الروض الهتون، م س، 4. ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، 77/1.----17 - نفسه.----18 - الإدريسي، نزهة المشتاق، 244/1-245.

19 - ابن غازي، الروض الهتون، ص3.

20 - وقد أشاد بجودته أبو عبد الله بن جابر في مؤلفه "نزهة الناظر"، بقوله:

لكني أقول دون سوء ما فاق الأعناب سوى المتروي. نفسه، 4.

21 - لسان الدين بن الخطيب، نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، نشر وتعليق أحمد مختار العبادي، مراجعة عبد الغزيز الأهواني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، د. ت، 322.

22- ابن الخطيب، معيار الاختيار، 78/ابن غازي، الروض الهتون، 28

23- مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، 188.

24- الروض المعطار، 544.----25- ابن غازي، الروض الهتون، 2.----26- ابن الخطيب، معيار الاختيار، 78.

27- ابن غازي، الروض الهتون، ص28.----28- الإدريسي، نزهة المشتاق، 244/1. ----29- نفسه، 246./1

30- ابن غازي، الروض الهتون، ص3. ----31- نفسه، ص4. ----32- الإدريسي، نزهة المشتاق، 245./1

33- ابن غازي، الروض الهتون، ص2.----34- الحميري، الروض المعطار، 544.

35- مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص188. ----36- الحميري، الروض المعطار، ص544. ابن غازي، الروض الهتون، ص3.

37- الإدريسي، نزهة المشتاق، 1/ص245. ----38- ابن غازي، الروض الهتون، ص3.

39- ابن الخطيب، معيار الاختيار، ص78. ----40- ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، 277/1.

41- الحميري، الروض المعطار، 544. ----42- ابن غازي، الروض الهتون، .3

43- نفسه، 6. ----44- وخير من عبر عن هذه الأزمة ابن الخطيب باعتباره شاهد عيان، لأنه كان متوجها إلى حضرة فاس لتقديم الولاء للسلطان أبي زيان، ونقتطف مما شاهده قوله: "وانتهى أمر هذه السنة الشهباء الإضحائية إلى العشر الآخر من يناير العجمي الموافق لأخريات ربيع الأول من العام [763هـ/1361م] ممسكة شحا (...) وظهر الطاعون بأرض مكناسة وفاس وتازا وما إلى ذلك لكونها لم تستأثر ببلالة رحمة مما قسم الله لغيرها، إلى ما أصابها من معرة الفتنة إلى هذا العهد، واستهدف من بها إلى هلكة المجاع وفشو الموتان ففي هذا العشر الآخر الحامين على العباد عظم الجفاف عصفت الريح الرجف تنقل الهضب قبل ارتداد الطرف، وتبدل أعيان الأرض، وتعالج حلاق لمم النبت فصيرت وجه الأرض كمطارح خبث الحديد". ابن الخطيب، نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تقديم وتحقيق السعدية فاغية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989، 61./3

45- ابن الخطيب، في نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، (تعليق العبادي)، ص324. وأكد هذه الميزة في معيار الاختيار، بقوله: "وحفظ أقواتها الاختزان"، ص78.

46- أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام القرطبي، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوط خزانة القرويين، فاس، رقم 481، 274.

47-عبد الرحمان بن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ/ 1992م، 406/1.----48- نفسه.

49- ابن غازي، الروض الهتون، ص3. ----50- نفسه، ص5.

51- أبو العباس أحمد الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية، الرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ / 1981م، 56/8.

52- نفسه، 57/8. ----53- ابن غازي، الروض الهتون، .5

54- إذا كان ابن الخطيب قد تشبث بمدة السبع سنوات. نفاضة الجراب، م س (تعليق العبادي)، 324. فقد أورد ابن غازي روايتين لأمد الحصار الموحدي المضروب على مكناسة فقال: "فحاصروا مدينة مكناسة سنين وأشهرا، قيل إن السنين سبع وقيل أربع، ولا خلاف في أربع وأشهر، وإنما الخلاف في الزائد عليها، وكان بعض من يغلوا في مدة الحصار يقول: سبع سنين وسبعة

أشهر وسبعة أيام والله تعالى أعلم "الروض الهتون، م س، 7. ثم أكد في موضع آخر من سياق التحليل التاريخي وقرائنه، بقوله: "وكان نزول الموحدين على مكناسة في القول الصحيح آخر عام أربعين [وخمسمائة/1145م] فمدة الحصار على هذا أربع سنين وأشهر". ابن غازي، الروض الهتون، ص10.

55- علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص191.

56- ابن غازي، الروض الهتون، ص9. ----57- نفسه، ص9-10. ----58- نفسه، ص10. ----59- نفسه.

60- Guichard(p) et autres: « Etats, sociétés et cultures du mondes musulman médiéval, X-XV siècles » N. Clio, F.U.F Paris 1955, p. 231.

61- ابن غازي، الروض الهتون، ص6-7. ----62- نفسه، ص10.

63- ومما جاء فيها: "وقد علمتم أن عادتنا فيمن يستوجب الضرب ويستحقه ممن يظلم الأمر الشرعي أو يعقه حدود معلومة...ومواقف مرسومة، تقابل كلا بمقتضى جرمه من أثيم او أفاك. وقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرما وإفكا، وأدناها إلى من تولاها دمارا وهلاكا(...) هل قام هذا الأمر العالي إلا لقطع أسباب الظلم وعلقه،(...)، وإن من ذلك الرأي الذميم ما ذكر لنا في أمر الذين يريدون الرجوع إلى أوطانهم وعمارتها، والطوائف المارة على البلاد لمعنى تجارتها، يتسبب لهم قوم من هؤلاء الظلمة الدخلاء ...فيقولون للرجل منهم: عندك من حقوق الله كيت وكيت، وإن للمخزن جميع ما به أتيت، ويقرنون بهذا من الوعيد والإغلاظ الشديد ما يرضى له المذكور بالخروج عن جملة ماله (...) وإن وراء قولنا لتتبعا يبحث عن ذلك ويمحص، ونظرا يفرق بين المشكل منه ويخلص". أبو محمد حسن بن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د-ت، ص193-195.

64- ابن غازي، الروض الهتون، ص11. ---- 65- نفسه، ص10.

66- أبو العباس أحمد القلقشندي، كتاب صبح الأعشى في صناعة الانشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340 هـ/1922م، 5/ 156-157----67- مجهول، الاستبصار، ص187.

68- الحميري، الروض المعطار، ص544. ----69- ابن غازي، الروض الهتون، ص3.

70- Montagne (R) : « les berbères et le Makhzen dans le sud de Maroc » Afrique- orient- Casablanca 1989, p. 61.

71- ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1392هـ/1972م، .24

72- نفسه، 49. ----73- نفسه، 36.

74- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد ابراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ/1985م، 351.

75- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص289.-----76- نفسه، ص291.

77- ابن غازي، الروض الهتون، ص3-12----78- ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص352.

79- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص294.

80- نفسه.----81- محمد المنوني، وثائق ونصوص عن أبي الحسن علي بن منون، المطبعة الملكية، الرباط، 1976م، صص65-110.

82- محمد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الثالثة، 1420هـ/2000م، 111. ----83- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص167.

84- ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص16.

85- بوتشيش، إسهامات في التاريخ الاقتصادي، ص37. ----86- ابن الخطيب، نفاضة الجراب، تعليق العبادي، ص.324

87- وإذا بالمحاصرين من أهل حصن تاقرارت وأهل الحوائر قد اجتمعوا "وكمنوا بالسوق المذكورة وهي بأرض مرتفعة، أن أشرفوا على خيل مقبلة إليهم في زي المرابطين: اللثم والغفائر (...) فلما رأى القوم هذا الزي، قالوا: تقوية السلطان جاءتنا،

وسارعوا للقائهم فرحين بهم وهبطوا عن آخرهم، فلما خرجوا عن منع الحصن والسوق حسر الفرسان اللثم ونادوا: أبابا يا المهدي، وكان ذلك شعارهم واحالوا السيوف عليهم ولم ينج واحد منهم فيما ذكر وكانوا آلافا رحمهم الله". ابن غازي، الروض الهتون، ص6.

88- ابن أبي زرع، روض القرطاس،191.----89- ابن غازي، الروض الهتون، 10. ----90- نفسه.

91- ابن خلدون، كتاب العبر،295/1. ----92- ابن غازي، الروض الهتون، 10.

93- نفسه.----94- نفسه.----95- نفسه.----96- ابن خلدون، كتاب العبر، 158/1.

97- مجهول، كتاب الاستبصار، 187. ----98- نفسه، .188

99- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (الدولتان المرابطية والموحدية)، تحقيق محمد الناصري وجعفر الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء، 1954م، 124/2.

100- ابن غازي، الروض الهتون، 9.

101- أشار ابن غازي إلى دار الإشراف. نفسه، 11. المنوني، التخطيط العمراني لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية، م7، 1972م، 34. ----102- المراكشي، المعجب، 214.----103- ابن غازي، الروض الهتون 12.

104- ابن خلدون، كتاب العبر، 295/1.----105- ابن غازي، الروض الهتون، 12.

106- للتوسع أكثر انظر كتابنا: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ / 12-14م)، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، غشت 2008م.----107- ابن خلدون، كتاب العبر، 295/1.

108- نفسه، 302/1.----109- ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، 259 - 260.

110- ابن غازي، الروض الهتون، 12.

111- نفسه، 9. ----112- ابن أبي زرع، الذخيرة السنية، 60.----113- ابن عذاري، البيان المغرب، -قسم الموحدين-، 354.

114- نفسه.----115- ابن خلدون، كتاب العبر،302/1.----116- ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص357.

117- نفسه.----118- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (الدولة المرينية)، تحقيق محمد الناصري وجعفر الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء، 1954م، 12/3.----119- أبي زرع، روض القرطاس، 397.

120- ابن غازي، الروض الهتون، 27/إتحاف أعلام الناس، 276/1-277. ----121- ابن خلدون، كتاب العبر، 297/1.

122- قال تعالى: ((قتل الخراصون)) سورة الذاريات، الآية 10. ----123- ابن غازي، الروض الهتون، 10.

124- ابن خلدون، كتاب العبر، 297/1.----125- المنوني، ورقات عن الحضارة المرينية، 92/بوتشيش، إسهامات في التاريخ الاقتصادي- الاجتماعي، 46.